حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 89 الخميس 10 ديسمبر 2020

نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لنشرة حابي:

عودة طرح الأراضي مرهون بانتهاء مراجعة الإجراءات بالكامل

الإجراءات الحالية لضمان استغلال ما تم تخصيصه في إقامة منشآت جديدة

بكر بهجت

قالت نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، إن الوزارة تعمل حاليًا من خلال هيئة التنمية الصناعية على مراجعة شاملة لكل إجراءات طرح وتخصيص الأراضي، وذلك ينطبق على المراحل الثلاث الأولى من الطروحات التي تمت على الخريطة الصناعية، مشيرة إلى أنه لن يتم طرح أي مساحات أخرى لحين الانتهاء من تلك المراجعة.

وأضافت الوزيرة في تصريحاتها لنشرة حابي الصادرة عن بوابة حابي جورنال، أن ما هو متاح حاليًا على الخريطة الصناعية من قطع أراض متبقية من الطرح الأخير يمكن التقدم عليه، إلا أنه سيخضع أيضًا لمنظومة الأراضي بالكامل ليتم إعادة النظر فيها وذلك لضمان تحقيق أكبر استفادة للقطاع الصناعي منها، وليس تركها دون استغلال أو تداولها من يد لأخرى، لافتة إلى أن الصعيد مثال على ذلك، خاصة أن الأراضي هناك بالمجان ولكن إقامة المصانع تتم بوتيرة ضعيفة جدًا.

ومن جانبه قال اللواء مهندس محمد الزلاط، رئيس هيئة التنمية الصناعية، إن الهيئة تعمل حاليًا على حصر الأراضي الشاغرة في كل محافظة، والتي تختلف من منطقة لأخرى، مع وضع قائمة باحتياجات كل محافظة من القطاعات الصناعية، وذلك لمراعاتها عند الطرح المقبل، مشيرًا إلى أن هناك حصرًا آخر يتم أيضًا للممتنعين عن سداد الأقساط، والمتعثرين للتعامل مع كل منهم وفقًا لحالته.

وأوضح في تصريحاته لنشرة حابي، أن ذلك الإجراء يأتي ضمن المراجعة الشاملة التي تقوم بها الهيئة لإجراءات الطرح والتخصيص بالمراحل الثلاث الأولى على الخريطة الصناعية، مؤكدًا أنه لا يوجد موعد محدد لاستئناف الطروحات مجددًا ومن الممكن أن يكون ذلك على شهر مارس المقبل فور الانتهاء من تلك المراجعة وعرضها على الوزارة لاعتمادها والعرف على إمكانية بدء استئناف الطرح مجددًا من عدمه.

نيفين جامع
وزيرة التجارة والصناعة

القطع المتاحة على الخريطة يمكن التقدم عليها وستخضع أيضًا للمتابعة

اللواء مهندس محمد الزلاط رئيس
هيئة التنمية الصناعية

الزلاط: التنمية الصناعية تحصر المساحات الشاغرة في كل محافظة وإجراءات للتعامل مع المتوقفين عن السداد

وأعلنت هيئة التنمية الصناعية في يونيو الماضي عن فتح باب استقبال طلبات الأراضي الصناعية الجديدة التي تتيحها البوابة الإلكترونية لخريطة الاستثمار الصناعي في إطار المرحلة الثالثة من الطرح والذي يتقدم عليه المستثمر أونلاين. وشملت المرحلة الثالثة طرح 645 قطعة أرض صناعية شاغرة كاملة المرافق بفرص استثمارية جاهزة في 12 محافظة على مساحة إجمالية تقدر بنحو 1.5 مليون متر مربع تشمل كل القطاعات للصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

وفي أغسطس الماضي أعلنت وزيرة التجارة والصناعة أن الوزارة لن تسمح بتخصيص أراض أو منشآت لمستثمرين غير جادين خاصةً في ظل تخصيص مساحات كبيرة خلال السنوات الماضية وحتى الآن نسب الإنجاز بها ضئيلة ولا تتناسب مع خطة الدولة الهادفة إلى إقامة مشروعات صناعية جديدة وتوفير المزيد من فرص العمل.

وكانت الوزارة تخطط -وفق ما علمته نشرة حابي- لطرح المرحلة الرابعة من أراضي الخريطة الاستثمارية خلال شهر أكتوبر الماضي، لأراض بمساحة إجمالية تتراوح بين 1.8 و2 مليون متر مربع، في 15 محافظة، منها 3 محافظات جديدة، وذلك بالتنسيق بين هيئتي التنمية الصناعية والاستثمار وبما يتوافق مع خطة تعميق التصنيع المحلي التي أطلقتها الحكومة.

وقال مصدر بالوزارة حينها، إن المساحات التي كان من المقرر طرحها لن تزيد مساحة القطعة الواحدة على 50 ألف متر مربع للمساحات الكبيرة وبحد أدنى 150 مترًا مربعًا للمساحات الصغيرة والورش، وهي نفس المساحات التي شملتها الطروحات الثلاثة الماضية، لافتًا إلى أن ذلك يأتي وفق الاستراتيجية التي أقرتها وزيرة التجارة والصناعة نيفين جامع لمنع أي تجاوزات أو استغلال للأراضي.

وزير المالية

مصر تضاعف التحوط من صعود أسعار النفط في العام الجديد.. وتتجه للقمح

بلومبرج

قال وزير المالية الدكتور محمد معيط لوكالة بلومبرج إن مصر اشترت المزيد من عقود المشتقات لحماية نفسها من ارتفاع تكاليف النفط، مع سعي بعض المستوردين إلى الاستفادة من تراجع الأسعار هذا العام.

وقال وزير المالية في مقابلة، إن مصر ضاعفت تقريبًا من تحوطاتها النفطية خلال السنة المالية 21-2020 المنتهية في يونيو.

وقال معيط: "أبرمنا عددًا كبيرًا من عقود التحوط" دون الكشف عن حجم البرنامج أو تفاصيل أخرى.

وانخفضت أسعار النفط في مارس وأبريل مع انتشار فيروس كورونا حول العالم وتسبب الإغلاق في انهيار الطلب على الطاقة. ومنذ ذلك الحين، ارتفع خام برنت القياسي إلى ما يقرب من 50 دولارًا للبرميل، لكنه لا يزال منخفضًا بنسبة 25٪ هذا العام. وبينما أثر ذلك على مصدري النفط، فقد ساعد في تمويل المستوردين، وخاصة أولئك الذين يدعمون بعض الوقود.

وتمنح عقود التحوط حامليها الحق في الحصول على النفط بسعر محدد مسبقًا.

وشاركت بنوك Citigroup و JP Morgan Chase & Co في عملية لشراء المشتقات في المرة الأولى التي تحوطت فيها مصر من ارتفاع أسعار النفط الخام.

وتستند ميزانية الحكومة إلى متوسط سعر خام يبلغ 61 دولارًا للبرميل مقارنة مع 68 دولارًا في العام المالي الماضي.

وخفضت مصر دعمها لمعظم المنتجات البترولية العام الماضي في إطار برنامج إصلاح اقتصادي، وتواصل دعمها الجزئي للديزل وغاز البوتان.

ويتم تحديد الأسعار المحلية بشكل ربع سنوي، مع مراعاة أسعار النفط العالمية وسعر صرف الجنيه المصري.

وقال معيط إن مصر تجري محادثات مع بعض البنوك للتحوط من ارتفاع أسعار القمح. ومصر واحدة من أكبر مشتري القمح في العالم.

الدكتور محمد معيط
وزير المالية

أعلنتا أمس عن تعاون استراتيجي

مراجعة تصنيفات أول شريحة من عملاء اتفاق كايش وهيرميس للحلول التمويلية

فاروق يوسف

كشف عادل البوصيلي، المدير والشريك المؤسس بشركة "كايش"، عن أنه تجري حاليًا مراجعة التصنيفات الائتمانية لأول عملاء برنامج حلول الموردين الجديد الذي تم إطلاقه بالتعاون مع المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية.

وأكد أن هذا البرنامج سيسهم في التيسير على الموردين للحصول على تمويلات مختلفة بأقل مجهود وخلال مدة زمنية وجيزة، كما أنه يسهم في ميكنة عمليات دفع المستحقات، وهو ما سينتج عنه تغير واضح في ديناميكية سوق الدفع، على المدى القريب.

أضاف في تصريحات لحابي، أن من يرغب في التسجيل والتعامل على منصة كايش، سيتقدم بطلب وبعدها يفصح عن المشتري، ومن ثم التحدث معه لتمويل المستحقات طبقًا للفاتورة أو أمر التوريد الصادر من المورد.

وقال إن المرحلة الأولى من البرنامج تتضمن الشركات فقط، على أن تشمل المراحل التالية وتحديدًا بعد التوسع شرائح مختلفة، منوهًا إلى أن الهدف خلال المرحلة الجارية هو استيعاب الموردين والمشترين للخدمة الجديدة، واستخدامها بشكل كاف.

من جانبه، أشار محمود حسَّن الشريك المؤسس بشركة "كايش"، إلى أن المنصة الخاصة ببرنامج حلول الموردين مجهزة بأحدث النظم التكنولوجية، وتتيح خدمات متطورة في منظومة الدفع، خاصة أنها مطبقة في العديد من البلدان.

وأكد حسن، أن عمليات التوريد في مصر تمر بمراحل عديدة من عمليات المدفوعات النقدية، وبالتالي فإن الهدف هو توفير حلول مالية متكاملة وميكنة عمليات الدفع كافة بدءًا من المورد مرورًا بالموزع وصولًا للمشتري.

وأعلنت أمس شركة التكنولوجيا المالية "كايش" المتخصصة في حلول سلسلة الموردين عن توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع شركة المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية، في مجال التأجير التمويلي وخدمات التخصيم، وبموجب الاتفاقية ستقوم الشركتان بتوفير حلول تمويل رقمية مبتكرة تتيح للموردين تمويل مستحقاتهم باستخدام التكنولوجيا المقدمة من شركة "كايش".

ومن خلال الاتفاقية ستقوم شركة المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية وشركة "كايش" بتوفير برنامج متكامل لمختلف أحجام الشركات مما يتيح للجانب المشتري وشبكات الموردين على حد سواء رقمنة عمليات الدفع وتمويل المستحقات.

عادل البوصيلي: البرنامج يضمن حصول الموردين على السيولة في وقت وجيز

في الطاقة والصحة والتعليم والنقل والمياه ومكافحة تغير المناخ

مصر توقع تمويلات بقيمة 715.6 مليون يورو مع الوكالة الفرنسية للتنمية الدولية

حابي

وقعت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، وريمي ريوكس، مدير الوكالة الفرنسية للتنمية الدولية، تمويلات تنموية بقيمة 715.6 مليون يورو، ضمن فعاليات الزيارة التي قام بها الرئيس عبد الفتاح السيسي، لجمهورية فرنسا.

وتأتي الاتفاقات في إطار مذكرة تفاهم الشراكة الاستراتيجية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بقيمة مليار يورو، للفترة من 2023-2019، والتي تم توقيعها خلال زيارة رئيس جمهورية فرنسا إلى جمهورية مصر العربية في 28 يناير 2019.

ووقعت وزيرة التعاون الدولي، 7 وثائق، مع مدير الوكالة الفرنسية للتنمية الدولي، وهي تمويل برنامج دعم سياسات قطاع الطاقة، بقيمة 150 مليون يورو، ومليون يورو منحة، بهدف بناء القدرات؛ لوضع منهجية وأداة تقييم للأثر الاجتماعي والاقتصادي، المباشر وغير المباشر، للوائح والسياسات التي تم إعدادها بواسطة جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك؛ وتشجيع النقل الإلكتروني؛ للبدء في تحويل قطاع النقل إلى مسار أكثر مراعاة للبيئة؛ وتطبيق المعايير الدولية للوائح تطوير شركات خدمات الطاقة والتوصيات المتعلقة بمصر.

كما وقعت وثيقة برنامج دعم الموازنة لدعم منظومة التأمين الصحي الشامل، بقيمة 150 مليون يورو، التي تسعى الحكومة لتنفيذها لتوفير تغطية تأمينية لكل المواطنين لتحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بالصحة الجيدة والرفاه.

كما تم التوقيع على وثيقة تمويل إعادة تأسيس الجامعة الفرنسية بقرض بمبلغ 12 مليون يورو ومنحة بمبلغ 2 مليون يورو وذلك ضمن مساعي الحكومة لتطوير المنظومة التعليمية وإثرائها وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري.

ووقعت وزيرة التعاون الدولي، وثيقة تمويل تحديث خط سكك حديد طنطا / المنصورة /دمياط، بقيمة 95 مليون يورو، وتمويل تطوير خط سكة حديد أبو قير، بقيمة 250 مليون يورو، وتمويل محطة معالجة الصرف الصحي بحلوان، بقيمة 52 مليون يورو، وتمويل برنامج تحويل أنظمة التمويل نحو المناخ في مصر، بمنحة بقيمة 1.5 مليون يورو، واتفاق الشراكة لتنفيذ مشروع التعاون الفني لدعم تدريس اللغة الفرنسية بالمدارس الحكومية المصرية، منحة بقيمة 1.5 مليون يورو، بهدف دعم تطوير المناهج والموارد التعليمية، وتوفير التدريب اللغوي والتربوي للمعلمين.

بالإضافة إلى توقيع اتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية الفرنسية بشأن التعاون في مجال المستشفيات الجامعية، والذي يستهدف تدريب العاملين في قطاع الصحة وتعزيز القدرات المؤسسية للمستشفيات العامة ودعم المساواة في القطاع الصحي.

وأوضحت المشاط، أن وزارة التعاون الدولي، سعت طوال الفترة الماضية للتنسيق مع الجهات الحكومية كافة لتحديد المشروعات التنموية ذات الأولوية التي يمكن تنفيذها في إطار مذكرة التفاهم الموقعة في 2019 بقيمة مليار يورو.

الدكتورة رانيا المشاط
وزيرة التعاون الدولي

أهم الأخبار

اضغط على العناوين
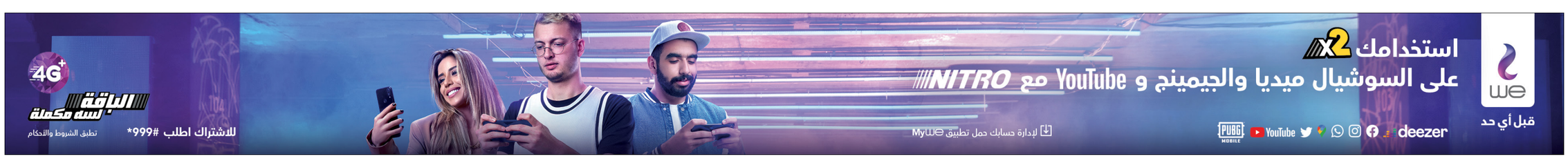
- فايزر تعلن قرصنة وثائق لقاحها ضد فيروس كورونا خلال هجوم إلكتروني
- مبيعات المؤسسات الأجنبية تهبط بالبورصة إلى 11018 نقطة بتداولات تتخطى 2 مليار جنيه
- فاروس تتوقع ارتفاع التضخم العام السنوي للحضر إلى 5.1% في نوفمبر
- أوراسكوم للاستثمار تبرم عقد مع بلتون للتأجير لتمويل الشركة بحد أقصى 100 مليون جنيه
- مصلحة الضرائب: لا تهاون في تحصيل حق الدولة ولا نستهدف فئة بعينها